

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 246 @ 1 - اشترطوا الخيار مُدَّةً بأنَّ يشترطاً أحَدُ الْمُتَبَايِعَيْنِ الْخِيَارَ مِنْ غَيْرِ تَوْقِيتٍ أَوْ تَأْيِيدٍ كَأَنَّ يَقُولَ أَرَنْتَ مُخَيَّرُ . 2 - اشترطوا الخيار مُؤَبَّدًا كَأَنَّ يَبِيعَ وَيَشْتَرِي شَخْصٌ مَا لَا مُشْتَرَطًا لَهُ الْخِيَارُ أَبَدًا . 3 - أَنَّ يُشْتَرَطَ الْخِيَارُ مُؤَقَّتًا بِوَقْتٍ مَجْهُولٍ كَأَنَّ يُشْتَرَطَ بِضَعَةٍ أَيْسَامٍ بِدُونِ أَنَّ يُبَيِّنَ عَدَدُهَا أَوْ إِلَى هَيُوبِ الرِّيحِ أَوْ حُضُورِ فُلَانٍ مِنْ سَفَرٍ فَفِي هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثَةِ الْبَيْعُ غَيْرُ صَحِيحٍ بِإِلَّا تَفَاقُ لَأَنَّ مُدَّةَ الْخِيَارِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَتْ الْمَجْلِسَةُ بِقَوْلِهَا (مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ) وَعِنْدَ مَالِكٍ يَجُوزُ وَتَضَرُّبُ لَهُ مُدَّةٌ كَمُدَّةِ خِيَارِ مِثْلِهِ فِي الْعَادَةِ مَعَ ظَاهِرِ قَوْلِ أَحْمَدَ بِصَحَّتِهَا وَمَعَ قَوْلِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى بِصَحَّةِ الْبَيْعِ وَبُطْلَانِ الشَّرْطِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُشْرَطِ الْخِيَارُ أَثْنَاءَ الْعَقْدِ بَلْ قَالَ أَحَدُ الْمُتَبَايِعَيْنِ لِلْآخَرِ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعَقْدِ أَرَنْتَ مُخَيَّرُ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ مُدَّةِ الْخِيَارِ فَلَا يَطْرَأُ خِلَالُ عِلَى صَحَّةِ الْبَيْعِ إِلَّا أَنْزَمَهُ يَثْبُتُ الْخِيَارُ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ فَقَطْ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 55) . وَالْبَيْعُ بِالْخِيَارِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ لِمُدَّةِ الْخِيَارِ فَاسِدٌ لَكِنْ إِذَا أَسْقَطَ صَاحِبُ الْخِيَارِ خِيَارَهُ بَعْدَ بَضْعَةِ أَيْسَامٍ يَنْقَلِبُ الْبَيْعُ إِلَى الصَّحَّةِ عِنْدَ الْإِمَامَيْنِ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 22) . 4 - أَنَّ يُشْتَرَطَ الْخِيَارُ مُدَّةً مُعَيَّنَةً وَالْعَقْدُ مَعَ هَذَا صَحِيحٌ (مُعَرَّبٌ) التَّقْسِيمُ الثَّلَاثُ بَاعْتِبَارِ زَمَانِ الشَّرْطِ وَتَحْتَهُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : 1 - وَقُوعُهُ أَثْنَاءَ الْعَقْدِ كَأَنَّ يَقُولَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ هَذَا الْمَالُ عَلَى أَنَّ أَكُونَ مُخَيَّرًا خَمْسَةَ أَيْسَامٍ فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَ فَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الشَّرْطِ صَحِيحٌ وَمُعْتَبَرٌ . 2 - وَقُوعُهُ ذَلِكَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَلَوْ بَعْدَ مُضِيِّ بَضْعَةِ أَيْسَامٍ وَهَذَا أَيْضًا صَحِيحٌ وَتَجْرِي فِيهِ الْأَرْبَعُ الصُّورِ الْمَاضِيَةِ فِي التَّقْسِيمِ السَّابِقِ فَإِذَا قَالَ أَحَدُ الْمُتَبَايِعَيْنِ لِلْآخَرِ بَعْدَ أَنْ وَقَعَ الْعَقْدُ بِإِلَّا خِيَارٍ قَدْ

خَيْسَرْتُكَ فِي الْبَيْعِ أُسْبُوعًا ثَبِتَ بِذَلِكَ خِيَارُ الشَّرْطِ وَكَذَلِكَ
 إِذَا بَاعَ شَخْصٌ مِنْ آخَرٍ مَالًا بِمِائَةِ قِرْشٍ ثُمَّ قَالَ الْبَائِعُ بَعْدَ
 ذَلِكَ لِلْمُشْتَرِي لِي عِنْدَكَ مَالِي أَوْ الْمِائَةِ الْقِرْشِ فَعِنْدَ
 الْإِمَامِ الثَّالِثِ يُعَدُّ ذَلِكَ خِيَارُ شَرْطٍ أَيْ يَكُونُ الْبَائِعُ
 بِقَوْلِهِ هَذَا قَدْ شَرَطَ الْخِيَارَ لِلْمُشْتَرِي . 3 - اشْتِرَاؤُ الْخِيَارِ
 قَبْلَ الْعَقْدِ وَهَذَا لَا حُكْمَ لَهُ فَإِذَا قَالَ شَخْصٌ لِآخَرٍ خَيْسَرْتُكَ فِي
 الْبَيْعِ الَّذِي سَنَعَقِدُهُ ثُمَّ وَفَعَ بَيْنَهُمَا الْعَقْدُ مُطْلَقًا أَيْ
 بِغَيْرِ اشْتِرَاؤِ الْخِيَارِ فَلَا يَثْبُتُ بِذَلِكَ خِيَارٌ . التَّقْسِيمُ
 الرَّابِعُ بِإِعْتِيَارِ الْمُحَلِّ . وَتَحْتَهُ أَرْبَعَةٌ أَرْوَاعٍ : 1 - أَنْ
 يَكُونَ فِي الْبَيْعِ الصَّحِيحِ فَالْخِيَارُ فِي ذَلِكَ صَحِيحٌ عَلَى أَيْسَرِ
 حَالٍ . 2 - أَنْ يَكُونَ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَلَا يَثْبُتُ بِذَلِكَ خِيَارٌ
 إِلَّا بَعْدَ الْقَبْضِ لِأَنَّ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ لَا حُكْمَ لَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ
 وَمِنْهُ إِطْلَاقُ الْمَسْأَلَةِ يُفْهَمُ أَنَّ الْخِيَارَ يَثْبُتُ فِي الْبَيْعِ
 الْفَاسِدِ بَعْدَ الْعَقْدِ (انْظُرْ الْمَادَّةَ 64) وَيَرِدُ عَلَى ذَلِكَ
 الِاعْتِرَاضُ الْآتِي وَهُوَ أَنَّ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ مُسْتَوْجِبٌ لِلْفَسْخِ
 ذَاتًا فَمَا فَائِدَةُ الْخِيَارِ فِيهِ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ
 فِيهِ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهُ وَلِلْمُشْتَرِي فَإِذَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ
 بِإِذْنِ الْبَائِعِ فَلَا يَدْخُلُ الْمَبِيعُ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي لَكِنْ لَوْ لَا
 الْخِيَارُ لَمْ يَدْخُلْ فِي مِلْكِهِ بِقَبْضِهِ . 3 - أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ
 الْمَبِيعِ وَهَذَا ظَاهِرٌ